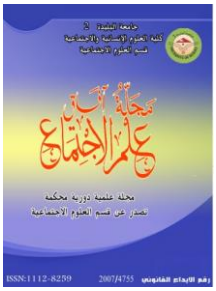

مجلة آفاق لعلم الاجتماع
ISSN : 1112-8259 EISSN :2600-6855
المجلد 9 العدد 2 / ديسمبر 2019

# العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري(تحليل سوسيولوجي لأشكاله، أسبابه، تمثلاته الاجتماعية في الجزائر)

# Violence against women in Algérien society (sociological analysis of its forms, causes, social representations in Algeria)

عبد الرزاق فارح[1] أ.د. دريدش حلمي[2]

جامعة البليدة 2، *الجزائر* جامعة البليدة 2، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2019/05/07 تاريخ التقييم: 2019/05/10
تاريخ القبول: 2019/06/22

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل سيوسيوثقافي حول العنف الممارس على المرأة في المجتمع الجزائري، والكشف عن الآثار المترتبة على المرأة التي تعد الحصن الحصين لاستقرار المجتمع وثباته، ومعرفة الأشكال المتنوعة والمختلفة للعنف الممارس عليها ومحاولة معرفة الأسباب الكامنة خلفه وتجنب عواقبه.

وللحد من ظاهرة العنف ضد المرأة لابد من إصدار قانون جديد في هذا المجال، كما يتطلب تعديل الفكرة السائدة عن المرأة، وإعطاء المفهوم الحقيقي للذكورة والأنوثة، فتحسين وضعية المرأة الجزائرية يلازمه تغيير جذري للأفكار المسبقة.

**الكلمات المفتاحية:** عنف، امرأة، تمثلات اجتماعية للعنف، اغتصاب، آثار.

## Abstract:

This study aims to provide a socio-cultural analysis of violence against women in Algerian society and to explore the effects of women, which are considered the bastions of stability and stability of society, the different and different forms of violence practiced and the reasons behind it.

In order to reduce the phenomenon of violence against women, a new law must be enacted in this area. It also requires amending the prevailing concept of women and giving the true concept of masculinity and femininity. The improvement of Algerian women's status is accompanied by a radical change of prejudices.

**Keywords:** violence, woman, social manifestations of violence, rape, effects.

[1] عبد الرزاق فارح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البيدة2، الجزائر. fareh.malik@yahoo.com
[2] د. دريدش حلمي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البيدة2، الجزائر. hilmi.drideche@hotmail.fr

## 1- إشكالية البحث

تعتبر ظاهرة العنف واحدة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تواجهها وتعاني منها جميع المجتمعات، فهي مسألة عالمية يؤدي تكرارها إلى القضاء على البنى العلائقية للأفراد والجماعات، وقد شغل موضوع العنف ضد المرأة حيزا كبيرا في مجتمعنا بصفته معادلة من المعادلات التي لها جذورها في أعماق التاريخ البشري، ولا يمكن فهمها إلا بالغوص في هذه الأعماق، فهو موضوع حساس حيث أن المرأة تتعرض للعنف من عدة أطراف وفي أماكن متعددة تستلزم أحيانا الهدوء والرزانة كالوسط المنهي والوسط العائلي، وهي أماكن لها خصوصية محددة. كما أن المكانة الأساسية التي تحتلها المرأة في المجتمع بصفتها نصفه تجعلنا نلقي الضوء على هذه الظاهرة، حيث يستحيل نكران دورها ومكانتها ضمن البناء الاجتماعي.

ويعتبر العنف الموجه ضد المرأة أحد أشكال العنف المُجتمعي الذي يمارسه كل من الرجل (سواء أكان أبا، زوجا، أخا، ابنا، أو شخص غريب) أو المرأة (سواء أكانت أما أو أختا أو حماة أو أختا للزوج) على أساس التمييز الجنسي (أي كون المستهدف بالعنف امرأة شرط لوقوع الفعل العنفي)، والوقع على المرأة في حياتها الخاصة أو العامة، وهو عنف جسدي، نفسي، جنسي، اقتصادي، سوسيوثقافي، تتسبب فيه جملة من العوامل سواء أكانت متعلقة بالمرأة أو بالطرف الذي استهدفها بالممارسة العنفية أو بالظروف الاجتماعية المحيطة بالفعل العنفي، وهو ظاهرة عالمية لا ترتبط بدرجة تقدم المجتمع أو تخلفه، كما لا ترتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي لأفراده، إذ أن المرأة حسب ما بينته الدراسات تقع ضحية للعنف في كل المجتمعات والثقافات، متخلفة أو متقدمة، غنية أو فقيرة، وهذا في مختلف أماكن تواجدها، الأسرة العمل، الفضاءات العامة مما جعل مختلف المنظمات والجمعيات والهيئات العالمية والحقوقية تدعو للقضاء أو للحد من هذه الظاهرة التي تعرف تزايدا مخيفا بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص حسب الإحصائيات التي تواجه مشكلة عدم الدقة كون المرأة تحرص على إخفاء بعض الممارسات التي تتعرض لها تجنبا لتهديد هويتها وكرامتها إضافة إلى وجود ممارسات عنفية كثيرة تعودها المجتمع وأصبحت جزءا من ثقافته إلى درجة عدم إدراك المرأة أنها ممارسة عنفية في حقها، لذا فالبحوث الاجتماعية في معظمها تستمد معطياتها وإحصائياتها من الأرقام التي تقدمها الهيئات الرسمية في ما يخص الممارسات العنيفة التي تم اكتشافها أو التصريح بها فقط، وليس ما هو كائن وموجود حقيقة في المجتمع، ورغم عدم دقة الأرقام المقدمة حول ظاهرة العنف ضد المرأة إلا أنها تعبر عن تفاقمها فحسب الإحصائيات المقدمة في اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة والمعروضة في اليوم التحسيسي الذي نظم من طرف المجلس الشعبي الولائي لولاية العاصمة وأكاديمية المجتمع المدني والمرصد الوطني للمرأة، فإنه قد تم تسجيل6985 حالة عنف ضد المرأة عبر الوطن في التسعة أشهر الأولى لسنة 2015 ظهرت في عدة أشكال تصدرها العنف الجسدي بـ 5163 حالة (73%) ثم 1508 حالة عنف نفسي و205 حالة عنف جنسي كما وتعرضت 27 إمرة للقتل ألعمدي، وفيما يخص فئات النساء المعنفات فقد بينت نفس الإحصائيات أن العنف ضد المرأة لا يستثني فئة بعينها حيث استهدفت النساء المتزوجات بتعداد 3847 سيدة متبوعة بفئة العازبات ب 1875 حالة و791 حالة بالنسبة للمطلقات و440 للأرامل، والأمر سيان بالنسبة للأطراف المسببة للعنف حيث تعددت فئاته أيضا معظمهم الأزواج بتعداد 3533 و2272 بالنسبة للعزاب، وأوضح ذات التقرير أن تعرض المرأة للعنف في المجتمع بمختلف أشكاله لم يعد مقتصرا على فئة عمرية محددة بل امتد لكل الشرائح العمرية كما أنه مس المرأة بمختلف مستوياتها التعليمية ودون تفريق أيضا بين

العاملات والماكثات في البيوت، وعن الفضاءات التي يمارس فيها العنف ضد المرأة اتضح أن البيت العائلي أول الأماكن الذي تتعرض فيه المرأة للتعنيف ب 33321 حالة بنسبة تزيد عن 47% من الحالات المسجلة وأكد التقرير في الأخير أن هذه الأرقام غير نهائية ولا تعبر عن الواقع الذي تعيشه المرأة الجزائرية بالنظر إلى عدم تقدم الكثير من المعنفات للتبليغ عن العنف الذي تتعرضن له، (وتم تسجيل 6800 امرأة ضحية عنف من بينها 4113 في الوسط العائلي أي 58% و25 حالة قتل وهذا في التسع أشهر الأولى من سنة 2015) جعل الجمعيات المدافعة عن حقوق المرأة وأفراد المجتمع المدني يحاولون تعديل تلك القوانين لتعزيز وحماية المرأة، وهذا ما أدى إلى ردود أفعال مختلفة بين موافق ومعارض. سنحاول في هذا المقال عرض موجز عن موضوع المرأة المعنفة في المجتمع الجزائري وأشكاله ومحاولة تحليل ردود الأفعال المختلفة لهذا السلوك تحليلا سوسيوثقافيا. (المرصد الوطني للمرأة: https://www.asca.dz ،الاطلاع بتاريخ: 2019/04/25.)

## 2- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية سيوسيوثقافية حول العنف الممارس على المرأة في المجتمع الجزائري، نظرا للانتشار الواسع لهذه الظاهرة داخل المجتمع، والآثار المترتبة على المرأة التي تعد الحصن الحصين لاستقرار المجتمع وثباته، ومعرفة الأشكال المتنوعة والمختلفة للعنف الممارس عليها ومحاولة معرفة الأسباب الكامنة خلفه وتجنب عواقبه.

## 3- الخلفية السوسيوثقافية للعنف الممارس على المرأة داخل المجتمع الجزائري

العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الجزائري من المواضيع المتجدرة في عمق التاريخ والثقافة والمجتمع وقد ارتبط بالمكانة التي احتلتها المرأة الجزائرية في المجتمع منذ البدايات الأولى لمؤسسته، والتي عرفت تغيرات صاحبت كل التحولات التي أنتجت مجتمعا جزائريا لا يمكن وصفه بالتقليدي مطلقا ولا بالحديث مطلقا، فهو مجتمع في طور التحول لم يحتفظ كليا بهيمنة النظام الذكوري الذي يعتمد على سيطرة الأب، ولم يلبس كليا ثوب الحداثة الذي فرضه الانفتاح على العالم طبعا مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا الأخير المرتبطة بتناقضات المرحلة الاستعمارية والتي انعكست على ضبط التوازنات الاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستقلال فنتج لنا في الأخير مجتمع جزائري متنوع ثقافيا في بناءه ودلالاته القيمية والمعيارية ليس بالنظر إلى المحددات الزمانية فقط وإنما بالنظر إلى المحددات المكانية أيضا.

إن العودة إلى وضعية المرأة الجزائرية في ظل النظام التقليدي الذكوري، يفسر الكثير من الممارسات التي تم الاحتفاظ والتمسك بها والحرص على إعادة إنتاجها من طرف كل التشكيلات الاجتماعية بناء على الخصوصية الثقافية التي يدخل فيها طبيعة التكوين النفسي والاجتماعي للسكان الأصليين – البربر – وكذا مختلف الحضارات الاستعمارية التي تعاقبت على المنطقة، ولعل وضعية المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري تتحدد بتلك المكانة التي احتلتها في الأسرة الجزائرية التقليدية التي تعتبر " أسرة ممتدة تضم جيلين أو أكثر حيث تجمع بين الآباء والأبناء والأجداد والأحفاد ... يشتركون في مسكن واحد ويجتمعون على مائدة واحدة لكن مع التفريق الواضح بين النساء والرجال والأطفال حيث يمنع الاحتكاك والاختلاط بعالم الرجال. (مسعودة كسال، 1996، ص 15).

أي أن رجال العائلة يأكلون مع بعضهم ونسائها مع بعضهم وقد لا تلتقي الزوجة مع زوجها على مائدة الطعام بل ويعتبر من غير اللائق أن تجلس البنت مع أبيها أو أخيها للأكل أو لتبادل أطراف الكلام وفي الغالب تكون المرأة الكبيرة هي الوسيط بين العالمين أي عالم الرجال وعالم النساء وبالتالي فالأسرة في النهاية ما هي إلا مؤسسة اجتماعية تلقن فيها الدروس الأولى حول نظام تقسيم العمل القائم على الاختلافات الجنسية فتنشأ البنت تنشئة تتماشى مع الدور المنوط بها مستقبلا خاصة في علاقة خضوعها وطاعتها للرجل، إذا تظهر العلاقات الاجتماعية في ظل النظام الأبوي التقليدي مهما كانت طبيعتها قائمة على " علاقة الخضوع ، خضوع الصغير للكبير والمرأة للرجل والغريب عن الجماعة لصاحب النسب الصريح فيها والفلاح بدون أرض لمالكها " (محمد حمداوي، 1998، ص 25).

وهي لا تظهر إلا بين الرجال أما المرأة فدورها محدد يتلاءم مع شخصيتها وتكوينها البيولوجي ويكاد ينحصر في الحفاظ على عفتها ممثلة بذلك شرف عائلتها، وكذا دورها كخادم يضمن الاعتناء بالمنزل ورجاله في كافة المجالات المادية والنفسية والجنسية بما في ذلك تسيير المدخرات الغذائية والمحافظة عليها، وهذا دون مراعاة لرغباتها واحتياجاتها المادية والنفسية والجنسية التي لا يجب أن تعلن عنها خاصة إذا تعلق الأمر بالجانب الجنسي التي تعتبر مسئولة فيه على إشباع الرجل لدرجة أنها قد تتظاهر بالاستمتاع إرضاء له " عنف فاضح هو هذا المخيال الأبوي الذي يميز الرابطة الاجتماعية بصورة قوية منتجا للمعايير أو صائغا للقواعد أو موجها للسلوكيات الفردية والجماعية، إنه يضع الفرد في خط نسب أبوي صاعدا إلى أزمنة غابرة وموجهة إلى إعادة إنتاج نفسه في نهاية الأعمار، إنه يبنى على المسلمة التي مفادها أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الرجال يتبادلون النساء لإعادة إنتاج أنفسهم و نقل أسمائهم وجيهانهم إلى الخلف الذين بهم يضمنون استمرار ذاكرتهم (عدي الهواري، 1983، ص 14).

والتي لا يمكن لها أن تُحفظ – الذاكرة - إلا بصورة ذلك الذكر المتمركز في الوسط والمسخر لكل شيء حوله لخدمته بما في ذلك المرأة المتقبلة لوضعيتها، ورغم أن المرأة في المجتمع التقليدي لم تكتفي بالأعمال الغير مأجورة والغير معترف بها و التي لها علاقة بداخل البيت بل امتد عملها إلى خارج البيت في الحقل فتقاسمت مع الرجل دوره في العمل الإنتاجي إلا أن هذا لم يشفع لها ويمنع عنها الإقصاء الاجتماعي لأن " ما تقوم به من أشغال خارج البيت يعتبر امتدادا لدورها الأساسي وسيتبع هو الآخر عدم الاعتراف مما لا يدع مجالا للشك في أن المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما أو ابنة أو أختا أي كونها امرأة أو أنثى فهي " مثل الأرض رمز للخصب ... تعطي أكثر بكثير مما تأخذ (بركات حليم، 1981، ص51).

وحتى يضمن هذا النظام عدم الثورة عليه والانحراف على معاييره فإنه يسخر الفهم السطحي للقيم الدينية لتعزيز ثقافته التي تنتج باستمرار حتى من قبل النساء أنفسهن فيرسخ في ذهن الفتاة والفتى منذ الصغر الفهم السطحي لمعنى القوامة الممنوحة للرجل والتي يبرر من خلالها كل الممارسات العنفية المعلنة والخفية رغم أن الدين الإسلامي يؤكد في كل نصوصه على أهمية المرأة و تمثيلها لنصف المجتمع فالمجتمع على حد قول البشير الإبراهيمي " كالطائر لا يطير إلا بجناحين وجناحاه هما الرجل والمرأة، والأمة التي تخص الذكر بالتعليم تريد أن تطير بجناح واحد فهي واقعة لا محالة (البشير الإبراهيمي، دون سنة، ص 339).

والدارس بصورة موضوعية في السلوكيات التي تحكم العلاقات القائمة بين الذكر والأنثى بما في ذالك العلاقات القائمة على العنف في غالبية المجتمع الجزائري يظهر العنف لديه وكأنه أداة تعبر عن الترابط أكثر من المرض والخلل ذلك أن الرجل الذي يضرب زوجته يحبها ويغار عليها ويريد منها أن تكون أفضل النساء والأب الذي يقيد حرية ابنته يعتقد أن الحرية تفضي إلى انحرافها و إضرارها بشرف العائلة لذا فهو بتقيده هذا يصونها ويحميها وما يؤكد هذا هو تقبل المرأة لوضعيتها ومساهمتها في إعادة إنتاج هذا النمط من العلاقات العنفية الموجهة ضدها، فالمرأة التي تعاني من عنف زوجها أو أخوها أو والدها أو والد زوجها نجدها عندما تصبح أما لامرأة أخرى تدعوها لتحمل العنف وعدم الثوران عليه وتساند تسلط ابنها على ابنتها و تطالبه بحمايتها بل ونجدها تفضل إنجاب الذكر على الأنثى وتمارس العنف على زوجة ابنها التي تضع شروطا كثيرة قبل استجلابها على أساس أنها المخول لأن يختارها، أي أن المرأة إذا تجاوزت مرحلة عمرية معينة (مرحلة الخصوبة) تنتقل من تقبل العنف والخضوع للمعنف إلى ممارسة العنف وإعادة إنتاجه مادامت ستستفيد من مزايا هذا النظام لاحقا وبالتالي فالمجتمع الأنثوي لا وجود له في ظل النظام الأبوي والمرأة الجزائرية هنا ما هي إلا شيء يخص رجلها مسخر لخدمته جنسيا وماديا ونفسيا لا يجوز لرجل آخر خارج المحيط العائلي أن يحدثه أو يتعامل معه ولا حتى أن يعرف ملامح وجهه، إنها باختصار الهيمنة الذكورية التي حددها بورديو تحديدا دقيقا عند دراسته للمجتمع القبايلي في الجزائر بقوله " الهيمنة الذكورية خاصية كونية متجدرة في لاوعي الأفراد سواء أكانوا ذكورا أو إناثا ورغم أنها تعلن عن نفسها كمعطى طبيعي فهي تبقى في الأصل بناء اجتماعي تاريخي ثقافي تنتجها وتعيد إنتاجها مجموعة من المؤسسات الاجتماعية (بيار بورديو، 2009، ص 18).

وكما سلف و أوردنا أن المجتمع الجزائري لم يتحول كليا إلى مجتمع حديث ولم يحتفظ كليا بموروث النظام الأبوي أي هو مجتمع يكرس النظام الأبوي لكن بشكل لا يمكن تعميمه على كل فئات المجتمع إذ أن " السلطة الأبوية التقليدية تزداد في الأسرة التقليدية الممتدة وتنخفض في الأسرة النووية الحضرية، كما أن الإناث أكثر عرضة لهذه السلطة من الذكور" (حطب زهير وعباس مكي، دون تاريخ، ص8).

لذا فالمتأمل في المجتمع الجزائري بصفة عامة والمجتمع المداني بصفة خاصة، يستطيع أن يلاحظ ذلك الاختلاف الثقافي بين الأسر الجزائرية في تعاملها مع المرأة فنجد المرأة التي لا تمنح حرية كاملة من طرف رجال بيتها في السفر بمفردها والدراسة واللباس ( حتى وإن تنافى مع القيم والمبادئ التي تمثل القاعدة التاريخية والدينية للمجتمع الجزائري )، كما نجد المرأة التي لا يسمح لها بالخروج من البيت لقضاء أبسط حاجياتها إلا مع رفيق ( الأب، الأخ، الزوج، الابن، المرأة الكبيرة)، فضلا عن المرأة التي أخذت الحرية في بعض المجالات و لم تأخذها في مجالات أخرى، هذا طبعا يتماشى من جهة مع درجة تحول الأسرة من تقليدية إلى نووية ومن جهة أخرى مع الامتزاج الثقافي والحضاري الذي حصل بين شعوب العالم نتيجة للثورة المعرفية والتكنولوجية التي جعلت العالم قرية صغيرة يصعب فيه رسم الحدود الثقافية والمحافظة على العادات والتقاليد، خاصة الشعوب الأقل قدرة على التحكم في المعرفة، بالإضافة إلى تكدس سكان الريف في المدن والذي يرجع الكثير من الباحثين إليه تطور تحول الأسرة الجزائرية إلى النظام النووي، حيث صاحب عملية النزوح من وسط ريفي إلى وسط حضاري انتقال من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم أساسا على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري (محمد السويدي، 1985، ص 45).

تغيير إن هذا التحول الذي طرأ عل قيم الأسرة الجزائرية كان له التأثير البالغ في تغيير النظرة إلى الأنثى أو الفتاة التي أجبر أهلها في بداية الأمر بحكم القانون الجزائري على تعليمها الأمر الذي جعلها تلج عالم المدرسة ومن ثم الشغل وتعتبره ضرورة تؤجل من أجله الزواج فتأخر بذلك سن الزواج وارتبط بالحصول على الشهادة أو الاستقرار في وظيفة لا يتم الاستغناء عنها بمجرد الزواج أو الإنجاب، كل هذا أحدث مع الوقت إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة وتداعت الأصوات المطالبة بضرورة مساهمة الرجل في تربية الأطفال، في المقابل أصبحت المرأة العاملة مسئولة اقتصاديا على أسرتها أي أصبحت فاعل اجتماعي ينتج ويملك وبالتالي حصولها على شيء من السلطة بل و كل السلطة في بعض الحالات خاصة مع تعالي الأصوات الحقوقية وإصدار العديد من القوانين الدولية والوطنية المطالبة بحماية المرأة من العنف وبعقاب الطرف الممارس للعنف ضدها، فأصبح للأم مثلا مجال لإبداء رأيها في تسيير شؤون بيتها كما ومنحت الفتاة مثل أخيها حق اختيار شريك الحياة و لم تبقى تلك النكرة التي يتجهم والدها عند ولادتها، وأصبح سفرها لتحصيل العلم مقبول اجتماعيا ولا ينظر إليه بريبة بل وأصبحت هي الأخرى تملك وتعود بالمنفعة المادية لأسرتها، كل هذا أدى إلى اختفاء أشكال عنفية كانت تتعرض لها المرأة في ظل النظام الأبوي التقليدي إلا أنه في المقابل خلق إلى الوجود الاجتماعي أشكال أخرى من الممارسة العنفية تحط من قيمة المرأة ككيان اجتماعي، فنجد مثلا العنف الاقتصادي أين لا يمكن للمرأة أن تتصرف مطلقا بعائد جهدها (الأجرة) سواء أكانت في بيت والدها أو بيت زوجها بل قد ينتزع منها العائد كليا في كثير من الأحيان، كما ظهر ما يعرف بالعنف في الشارع وفي مكان العمل ضد المرأة والتحرش الجنسي وتجارة الجنس أين أصبحت المرأة كالسلعة تسوق في سوق الرجال لا تحترم إنسانيتها و لا ينظر إليها إلا كجسد يرمى بعد الفراغ من استعماله من طريقه والأمر سيان بالنسبة للمرأة أي أن تغيير النظرة التقليدية نحو المرأة هو تغيير شكلي لم يلغي علاقات الهيمنة والخضوع وإنما قدم صورة جديدة له تتماشى مع معطيات الواقع الجديد و مكانة المرأة فيه.

## 4- أشكال العنف الموجه نحو المرأة

يظهر العنف الموجه نحو المرأة بأشكال مختلفة لا يمكن على الإطلاق وضع حدود بينها ذلك أنها متداخلة خاصة من حيث الأثر الذي تتركه على المرأة (تعرض المرأة للضرب مثلا يوقع أثرا جسديا وأثرا نفسيا أيضا) كما أن خصوصية هذا العنف تنبع من الخلفية التاريخية والسوسيولوجية القابعة وراء ظهوره في الوجود الاجتماعي ما يجعلنا في الأخير نصف كل أشكاله بمختلف التأثيرات التي تتركها على المرأة بأنه عنف رمزي مختبئ لا يظهر للعيان تتغير مظاهره بتغير محددات المكان والزمان و كذا المكانة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تحتلها المرأة وبالتالي نحاول الحديث هنا عن بعض أشكال العنف الموجه ضد المرأة حسب خصوصيات المجتمع الجزائري بصفة عامة ومجتمع الدراسة بصفة.

**1– العنف الجسدي:** يعتبر العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف وضوحا، وهو عنف مباشر، عرّف من طرف منظمة العمل الدولية العنف بأنه " استخدام القدرة الجسدية ضد شخص آخر أو مجموعة أشخاص ينتج عنها أذى جسدي أو نفسي أو جنسي. وهو يشمل الأفعال المحتوية على الضرب، الركل، الصفع، الخنق، الضرب بأداة حادة، الدفع، العض والمسك.

(organisation internationale du travail et conseil internationale des infirmier; 2002 ,p 3)

من التعريف يتضح أن العنف الجسدي الموجه نحو المرأة عنف ظاهر للعيان تستخدم فيه قوة بدنية أي استخدام اليدين والرجلين بحيث توجه اللكمات والضربات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم، كما قد يتم اللجوء إلى أدوات أخرى في ممارسة العنف الجسدي مثل الكرسي، الزجاج، العصا أو السكين ...، ونظرا لكون العنف الجسدي عنف ظاهر وملموس يمكن تقديم الدليل عليه فإن القانون يعاقب على هذا السلوك ويردعه حسب درجة خطورته وأثاره الواقعة على الضحية والعقوبة هنا تتوقف على مدى إبلاغ المرأة القائمين على تطبيق القوانين عن العنف المتعرضة له.

**2– العنف النفسي :** العنف النفسي هو كل سلوك يقوم على الإساءة النفسية للمرأة من إضعاف ثقتها بذاتها والإخلال بإحساسها بالقدرة والثقة، ويبدأ بالنقد الغير مبرر والتهكم والسخرية والاهانة والبذاءة والاستخدام الدائم للتهديد، وإثارة الشائعا، المراقبة، الإحراج، توجيه اللوم، إساءة الظن. ويعتبر العنف النفسي من أخطر أنواع العنف ذلك لأنه عنف غير محسوس أو غير ملموس وليس له أثر واضح وإنما أثاره المدمرة تقع على الصحة النفسية للضحية، ويظهر العنف النفسي الواقع على المرأة في مجموعة من الصور:

- ✓ العنف بالاستخدام الألفاظ أو الكلام : يعد العنف اللفظي من أشد أنواع العنف خطرا على الصحة النفسية للمرأة، حيث يترك أثارا واضحة للعيان يتم فيه توجيه الفعل مباشرة إليها باستخدام ألفاظ هجومية مباشرة، وهو عنف يقف عند حدود الكلام والإهانات ومن أشكاله السب الشتم، واستخدام الألفاظ البذيئة بحق المرأة.
- ✓ العنف بالاستخدام الإيحاءات أو الإشارات أو الامتناع عن القيام بفعل ما: المقصود هنا هو الممارسة العنفية السلبية أي التي تحدث أثرا رغم عدم تلفظ الفاعل بأي كلمة ويبدو هذا الشكل من العنف في مجموعة من المظاهر: الامتناع عن الكلام معها، توجيه نظرات الازدراء والاحتقار والاشمئزاز والتوعد نحوها، التمييز في التعامل بينها وبين الرجل، التكلم معها بالإشارة كأن يطلب منها الذهاب أو السكوت باليد، عدم رد التحية عليها ، عدم الجلوس والنوم معها ( في حال الزوج)، عدم الأكل معها أو الامتناع عن أكل الطعام الذي تعده، عدم الاهتمام بها وبكل ما يعنيها وعدم الاعتناء بها في حال المرض والامتناع عن تقديم المساعدة لها.

**3– العنف الجنسي:** الحديث عن العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الجزائري من الخصوصية بمكان ذلك أنه يضعنا أمام أحد أكبر الطابوهات التي لا يمكن الحديث عنها على الأقل بشكل علني أو خارج الإطار الأكاديمي " لأنه مع العنف الجنسي يصل القهر الذي يمارس على المرأة درجة صارخة يختزل المرأة إلى حدود جسدها ويختزل هذا الجسد إلى بعده الجنسي: المرأة مجرد جنس أو أداة للجنس، وعاء للمتعة، هذا الاختزال يؤدي مباشرة إلى تضخم البعد الجنسي لجسد المرأة بشكل مفرط وعلى حساب بقية أبعاد حياتها ...كما يفجر كل مخاوفها الوجودية حول حلول كارثة ما تعصف بوجودها، هاجس المرأة قبل الزواج يتحول إلى قلق حول غشاء البكارة وسلامته وإلى قلق حول قدرات الجسد على حيازة إعجاب الرجل. (مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوج، 2008، ص 214)

وبالتالي العنف الجنسي يظهر في كافة الفضاءات داخل المحيط العائلي للمرأة وخارجه ومن أشكاله: الانتهاك الجنسي للزوجة، الاغتصاب، التحرش أو المضايقة الجنسية و سندقق في تعريف العنف الجنسي من خلال التدقيق في مظاهره:

**- التحرش أو المضايقة الجنسية:**

يعرف مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية التحرش الجنسي بأنه **"** كل فعل ذي طبيعة جنسية يصدر بحق الإنسان ذكرا كان أو أنثى، بشكل مباشر أو غير مباشر، يتخذ الشكل الشفهي أو الجسدي، يصدر عن أشخاص لا يشعرون بالأمن والاستقرار وبالتالي يتم تعويض ذلك بغرض سيطرتهم ومضايقتهم للآخرين، إذ يختار المعتدي الضحية التي يعتقد أنها ضعيفة " (أمل سالم العواودة، 2009، ص 27)

من التعريف يتضح أن التحرش لا يكون دائما من ذكر نحو أنثى وإنما قد يتجه التحرش نحو ذكر وقد تمارسه أنثى وبالتالي فهو عبارة عن " سلسلة من الأفعال تبدأ من سلوك علني بالنظرة أو القول، مؤسس ومبني على أساس الجندر وتنتهي إلى سلوك عنيف ومهيمن مؤسس أيضا على أساس الجندر " (مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوج، المرجع السابق، ص 212).

ويعني استخدام مصطلح الجندر وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعيا لا علاقة لها بالاختلافات العضوية المتمثلة في الأعضاء التناسلية، وعلى هذا الأساس تختصر منظمة العمل الدولي تعريف التحرش الجنسي في كونه " كل السلوكيات ذات الطبيعة الجنسية الغير مرغوب فيها، يكون على أشكال مختلفة تبدأ باللمس لتنتهي إلى الاتصال الجنسي (مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوج، المرجع السابق، ص4).

ونلاحظ أن أهم إضافة يقدمها تعريف منظمة العمل الدولية هي التركيز على فكرة "غير مرغوب فيها " ذلك أن تصنيف السلوك بأنه عنف جنسي بصفة عامة أو تحرش جنسي بصفة خاصة أم لا يعتمد على رد فعل الطرف المقابل، وهذه قضية نسبية تعتمد على المنظومة القيمية ممثلة بالعادات والتقاليد والقيم والأعراف التي تحكم ثقافة المجتمع أو ثقافة الفرد في حد ذاته، فإذا تقبل الطرف الثاني السلوك الذي يندرج ضمن عنف أو تحرش جنسي يعتبر علاقة رومانسية وليس مضايقة جنسية، ويظهر التحرش الجنسي في مجموعة من الممارسات أهمها الملامسة الجسدية المقصودة الغير مرغوب فيها، والملاصقة الجسدية في غير محلها، وكذا القرص، والتحسس لأحد أعضاء الجسد، التقبيل، أو محاولة التقبيل وأيضا التعليقات الغير مرغوب فيها مثل النكث، الإيحاءات الجنسية، الحديث الجنسي المنفتح، التعليقات على الأشخاص والاستهزاء بأعضائهم الجنسية وكذا استخدام حركات جنسية معينة مثل الإيماءة بالرأس أو الأصابع أو القيام بحركات مقترنة بالأيدي أو الأرجل، أو الجلوس في وضعيات مغرية بالإضافة إلى تعمد ارتداء ملابس غير ساترة لمواضع الإغراء في الجسم، أو النظرات الدالة إلى تلميحات جنسية، الأسئلة أو التلميحات التي تخص الحياة الشخصية والجنسية للمرأة، التحرش الصريح المرفق بالتهديد أو المبادلة كأن يهدد المرأة بفضح أخطاء ارتكبتها إن لم تلبي رغبة الرجل، أو أن يشترط تقديم تنازلات جنسية مقابل الحصول على أموال أو امتيازات أو خدمات وأخيرا إرسال رسائل أو صور خادشة للحياء عبر الهواتف والرسائل البريدية أو الالكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي، طبعا هذه الممارسات لا يقتصر ظهورها في الفضاء الخارجي للمرأة لأنه وبالخوض أكثر فيما تحرمه أو تمنعه المجتمعات استنادا إلى مرجعيات دينية أو ممارسات وعادات موروثة ثقافيا تزداد عدم رغبة ورفض التحرش الجنسي كلما اتجهنا إلى الفضاء العائلي وبالأخص إلى تلك العلاقات الاجتماعية التي تصنف في دائرة المحارم ويظهر في هذا المستوى التحرش الجنسي بالمحارم الذي يعتبر من أكثر أشكال العنف الجنسي المرفوض اجتماعيا ودينيا إلى درجة عدم القدرة على الاعتراف به حال وقوعه وهو كل قول أو تصرف أو أي علاقة ذات طبيعة جنسية من قبل أفراد الأسرة المحارم.

**- الانتهاك الزوجي للمرأة:**

يندرج هذا الشكل في إطار العنف الزوجي الذي يعرف بأنه " كل أشكال الإيذاء الواقعة على الزوجة من زوجها أو مما يقره عليها المجتمع في المواقف والظروف المختلفة كان جسديا، نفسيا، معنويا، أو بالتهديد والحرمان بطريقة تعني مصادرة حق الزوجة في المساواة مع زوجها وإلزامها مركز التبعية ضمن نسق العلاقات الزوجية. (أمل سالم العواودة، المرجع السابق، ص11)

والانتهاك الجنسي للزوجة هو الأذى ذو الطبيعة الجنسية ويعرف بأنه لجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته من غير مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي، أو رغبتها الجنسية، وعنف الزوج الجنسي لزوجته أشبه بالاغتصاب ذلك لأنه يدخل في نطاق إجبار المرأة على ممارسات جنسية لا ترغب فيها أو تؤذيها، فعدم امتثال المرأة مثلا لمتطلبات ومستلزمات دورها الأسري كزوجة وأم قد يؤدي بزوجها إلى عدم مراعاة رغبتها الجنسية وتحقيق الإشباع الجنسي لها أي يكتفي بتحقيق رغبته فقط وفي المقابل عدم حصولها على إشباع جنسي، أو إرغامها على وضعيات جنسية لا تناسبها يؤثر مباشرة في أدائها لأدوارها الأخرى أي أن " الحاجات الجنسية لدى المرأة هي رغبات حياتية ونفسية في وقت واحد تقلل من التوتر الذاتي والاجتماعي وتتدخل عوامل الثقافة والتقاليد والدين والتطور الاجتماعي في التحكم بهذا النشاط الجنسي ونوعيته وانحرافاته ومن هنا فإن إحباط المرأة وعدم حصولها على الإشباع الجنسي في الحياة الزوجية يمكن أن يولد لديها ضغوطا نفسية تعمل على إحساسها بالعجز والوصول بها إلى الاحتراق النفسي (جاجان جمعة الخالدي ورشيد أحمد، 2013، ص 103).

**- العنف السوسيوثقافي:**

إن وضع تحديد دقيق للعنف الموجه ضد المرأة من الصعوبة بمكان كما أوردنا سابقا لذا نجد تباينا في اصطلاح بعض أشكال العنف الموجه ضد المرأة بين الباحثين في هذا المجال وما أردناه هنا من خلال الحديث عن عنف سوسيوثقافي هو كل الممارسات العنفية الواقعة على المرأة في المجال الثقافي والاجتماعي والتي تظهر أكثر في الثقافات التي تحول دون المساواة بين الرجل والمرأة طبعا على مستوى الوعي والممارسة وهو يعني حرمانها من ممارسة حقوقها الاجتماعية وانقيادها وراء متطلبات الرجل الفكرية والعاطفية ويتجلى في مجموعة مظاهر منها الحد من انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها، الحرمان من العمل ومتابعة التعليم، الحرمان من زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب، التدخل في علاقاتها الشخصية، التدخل في اختيار الأصدقاء وعلاقتها بالجيران، حرمانها إبداء الرأي في قرارات الأسرة وحتى قراراتها الشخصية، التدخل في طريقة لباسها، وكل هذا من أجل الحد من نشاطها وعملها وإبقائها ضمن محيط البيت (أمل سالم العواودة، المرجع السابق، ص 30).

وهذا ما نجد وسائل الإعلام تترجمه في كثير من المحطات والبرامج التي تعمل معظمها على تكريس الصورة التقليدية للمرأة وتحصر اهتماماتها في أمور الأسرة ، الطبخ ،آخر صيحات الموضة، التفصيل والخياطة، المكياج ، العطور ... أي أن مجال اهتمام المرأة ترسم له حدود مسبقة حتى في الأطر التي تدعي أنها تُخرج المرأة من فضائها الداخلي، وعلى النقيض من ما سبق قد يظهر العنف السوسيوثقافي الموجه ضد المرأة في المبالغة في إلغاء كل الضوابط والقيم والخصوصية الثقافية للمجتمعات التي تضمن للمرأة الحد الأدنى من إنسانياتها وكرامتها خاصة في

ما يخص الجانب الجسدي لها كأنثى وهذا باستغلال التقدم التكنولوجي في مجال وسائل الإعلام والاتصال أين أصبح الهم في كثير المجلاّت والقنوات والمواقع الإلكترونية " عرض المرأة وبالأخص جسدها كوسيلة لجذب المشاهدين للدعاية والإعلان وكذا الإغراء الجنسي والأبشع من ذلك كله تجارة الجنس الرخيص الذي ينتزع إنسانية المرأة ويجعل منها مجرد سلعة للمتعة الرخيصة وبهذا أصبحت المرأة الرخيصة تسعى لاستغلال جسدها ومفاتنها حسب معادلة العرض والطلب في السوق التجاري الذي هو سوق ذكوري بالدرجة الأولى (إبراهيم الحيدري، 2003، ص 13).

- **العنف الاقتصادي:**

والمقصود به هو الآخر ما تعلق بالمرأة، حيث يأتي النظام الاقتصادي كغيره من الأنظمة لفرض سيطرته وسيادته على حياة المرأة بتثبيت علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل مانحا الرجل حق ملكية الأسرة وسيادتها كونه الوحيد الذي يقوم بالإسهام الاقتصادي للأسرة وبذلك يعد الدور الاقتصادي للمرأة دورا ثانويا مهملا (أمل سالم العواودة، المرجع السابق، ص 44).

أي أن عدم امتلاكها للرأسمال المادي مقارنة بالرجل وحصرها في فضاء منزلي تقوم فيه بالعمل المنزلي الغير مأجور ساهم في جعلها عرضة للعنف، ورغم أنها انخرطت في سوق العمل وأثبتت وجودها ، إلا أن هذا لم يسهم في النهاية إلا في ظهور ممارسات عنفية جديدة مقابل زوال أخرى أي أن كونها مالكة للرأسمال المادي لم يخلصها من العنف الواقع عليها وإنما أوجد عنفا يمكن إدراجه ضمن العنف الاقتصادي الذي يمكن الحديث عنه من خلال أهم مظاهره:

- حرمان المرأة من الميراث : إن الحديث عن المرأة و الميراث في المجتمع الجزائري يعلن ثورة على كل المرجعيات التي يبرر بها عادة الموروث الثقافي في كثير من ممارساته حتى وإن كانت عن طريق فهم خاطئ لها ، فالدين الإسلامي (المرجعية الدينية ) يؤكد صراحة في نصوص كثيرة على أحقية المرأة في الميراث بغض النظر عن مقداره الذي يُعّد دون مقدار الرجل في كل الأحوال – الذي يقع معها في نفس درجة القرابة – يقول الله تعالى في سورة النساء " للرّجال نصيب مّمّا ترك الوالدان والأقربون وللنّساء نصيب مّمّا ترك الوالدان والأقربون ممّا قلّ منه أو كثر نصيبا مّفروضا (القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 07).

## 4- أسباب العنف الموجه نحو المرأة

إن العنف ضد المرأة ظاهرة ديناميكية مركبة تجتمع مجموعة من العوامل لخلقها، وبالتالي لا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط، أي أنه يُخلق إلى الوجود الاجتماعي بفعل مجموعة من العوامل الفردية والاجتماعية، حيث تتمثل الأسباب الفردية في تلك المرتبطة بقابلية المرأة للتعنيف من جهة وبالأسباب المرتبطة بالاستعداد التعنيفي للطرف المعنف لها من جهة أخرى، أي أن خصائص المرأة الفيزيائية كضعف البنية الجسمية والخصائص المتعلقة بشخصيتها كعدم ثقتها بنفسها، وتكوينها لصورة سلبية نحو ذاتها، وكونها أقل استقلالية وأكثر لا استقرار، تسامحها وتقبلها للممارسة العنفية عليها، دلعُها، عدم خضوعها للرجل، عدم امتثالها للدور الأسري المرسوم لها اجتماعيا، تمردها على قوانين المجتمع قد يكون سببا في تعرضها للعنف، أما العوامل الاجتماعية فتحدد انطلاقا من تحديد طبيعة المكانة التي تتموقع فيها المرأة في أسرتها ومجتمعها والتي تفسر لنا الكثير من الممارسات التي توجه نحوها، وإذا تحدثنا عن نظام أبوي عمق جذوره عبر زمن طويل امتد حتى بعد زواله بشأن الوضعية الدونية للمرأة فإننا سنرجع إليه أولا أي

تدريب اجتماعي خاطئ أو ناقص خلق للوجود الاجتماعي تنظيمات اجتماعية تهمش وتعنف المرأة وبالتالي " العنف ضد المرأة قد يعود لأسباب اجتماعية تاريخية أساسها أساليب التنشئة الاجتماعية التي تجعل الذكور أكثر سيطرة وتحكما، كما قد يرتبط بطريقة تفكير الرجل وإيديولوجيته التي ترى أنه لابدّ أن يكون مسيطرا على الأشياء والمؤسسات والمرأة جسميا واقتصاديا وسياسيا ونفسيا لا تعود إلى الفروق البيولوجية، بل تعود إلى ما تسمح به الثقافة وما يسمح به المجتمع بالنسبة للذكور والإناث، وما يتوقعه المجتمع من الجنسين، بل إن الذكورة والأنوثة لا تحدد بالصفات التشريحية ولكن باختلاف الفروق الثقافية والتوقعات الاجتماعية ومن ثم فالأفعال والممارسات العنفية منطقيا هي محصلة عملية التنشئة الاجتماعية ...حيث تتشكل لدى الأفراد في المجتمع الواحد المعايير التي يلجئون إليها في التعامل لاسيّما أن هذه المعايير هي قواعد غير مكتوبة تحدد السلوك المقبول من غير المقبول(مصمودي زين الدين، 2003، ص 44).

فالطفل الصغير الذي يرى والده يعنف أمه بل والذي يمارس عليه عنف هو الآخر لا يملك في النهاية إلا أن يكتسب هذا السلوك و يعيد ممارسته عندما تسمح له الفرصة بذلك، ورغم الدور الكبير الذي تلعبه التنشئة الاجتماعي للأفراد في تفسير العنف الموجه للمرأة إلا أنه هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية على غرار ضعف الضبط الاجتماعي والتشريعات والقوانين المجتمعية وعدم مسايرتها للتغير الاجتماعي والثقافي والتساهل في تطبيق العقوبات على الرجل المعنف للمرأة وهنا نتحدث على مستوى الممارسة والتطبيق الفعلي للقوانين وليس التشريع فقط ، كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة من ضعف القدرة الشرائية للفاعل الاجتماعي وارتفاع عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في منزل واحد (أسرة ممتدة)، البطالة، الانحراف، الإدمان، التفكك الأسري، انتشار ثقافة الإعلام العنيف، نقص وسائل الترفيه كل هذه عوامل اجتماعية تفسر بشكل مباشر وغير مباشر العنف الموجه ضد المرأة.

كما يعمل العنف ضد المرأة بمثابة آلية للمحافظة على سلطة الرجل. وعندما ت خضع المرأة للعنف لتجاوزِها القواعد الاجتماعية التي تحكم جنسانية الأنثى والأدوار العائلية، مثلاً، لا يكون العنف عنفاً فَرديا فقط، وإنما يعزز بوظائفه العقابية والتحكمية القواعد السائدة للعلاقات بين الجنسين. ولا يمكن أن ت عزى أعمالُ العنف ضد المرأة إلى عوامل نفسية فردية فقط، أو إلى أحوال اجتماعية-اقتصادية، كالبطالة، مثلاً. وتفسيرات العنف التي تركِّز بالدرجة الأولى على السلوك الفردي أو التاريخ الشخصي، كتعاطي المشروبات الكحولية أو التعرض المسبق للعنف، تتغاضى عن الأثر الأوسع نطاقاً للتفاوت المنهجي بين الجنسين وتبعية المرأة. لذلك، يجب أن توضع الجهود الرامية إلى الكشف عن العوامل المرتبطة بالعنف ضد المرأة في سياقها الاجتماعي الأوسع، وهو علاقات القوى(Pelser, E., Gondwe, 2005, pp 6-7)

## 5- التمثلات الاجتماعية للعنف الموجه نحو المرأة

ارتبطت أولى المقاربات العلمية للتمثل الاجتماعي بمحاولات عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركايم الذي أثار مصطلح التمثل الجماعي Représentation collective عندما حاول إبراز خصوصية التفكير الجماعي عن التفكير الفردي معتبرا أن التمثل الجماعي إحدى الآليات التي تؤكد أسبقية الاجتماعي عن الفردي، وقبل هذا أشار امانويل كانط في ثورته المعرفية المرتبطة بأدوات وشروط المعرفة إلى أن أفكارنا ومعارفنا هي نتاج اطر وبنيات ذهنية وأن المعرفة النهائية للواقع هي معرفة مستحيلة (حيرش جمال، 2006، ص 122، 123، 125).

وعرفتها الباحثة موسكوفيشي Moscovici سنة 1981 هي : "جوهر المعرفة لإعتقاداتنا الدينية، ولأيديولوجياتنا السياسية والإجتماعية، ولنظمنا الخلقية ولنظرياتنا العلمية المشتركة والمحددة في ضوء الأطر الاجتماعية المحيطة بنا(مكفلين وغروس، 2002، ص ص239-247)

وبالتالي " تمثل لشيء ما أو لشخص ما ليس نسخة عن الواقع، أو الفكر، أو الجزء الذاتي للموضوع، أو الجزء الموضوعي في الفرد، إنه سيرورة بناء العلاقة بينهم، إذا فكل تمثل بالأساس هو إيجاد العلاقة مع العالم والأشياء (بوخريسة، 2006، ص257).

وبمعنى أوسع فهو يدل على نمط تفكير اجتماعي عملي موجه نحو فهم المحيط في كل ميادينه والتحكم فيه من خلال تصنيف الموضوعات إلى مجموعات متميزة على أساس خصائص مشتركة تجمعهم كأن نصنف الفاعلين حسب مؤشرات جسمية أو انتماءات اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو أن نطلق أحكاما جماعية من منطلق تصرفات فردية هذا ما جعل التمثلات الاجتماعية تتميز بنوع من الثبات النسبي ولا تتغير إلا بتغير عناصر الواقع و تغير إدراك الفرد لهذه العناصر (تساهم في إعادة تشكيل عناصر الواقع الاجتماعي) وبالتالي فالتمثلات توجه سلوك الفرد وتحدد استجاباته اتجاه المثيرات الداخلية والخارجية، وبالتالي يرتبط التمثل الاجتماعي للعنف من طرف المرأة أو الرجل ترتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة القيم التي تم اكتسابها حول الموضوع و المنسوجة بإتقان من طرف كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعمل ضمن ثقافة معينة على بناء حاجز قوي مقاوم للتغيير من الصعب اختراقه لذا فالتمثل هو الذي يعمل على جعل سلوكنا يتغير من وضعية اجتماعية إلى أخرى وما العنف الذي تتعرض إليه المرأة إلا عبارة عن الشكل الخارجي والمرئي لمجموعة التمثلات الاجتماعية التي يحملها أطراف العملية العنفية حوله، أي أنه وراء كل سلوك ظاهري دافع واتجاه جماعي أدى ودفع إلى حدوثه على الشكل الذي ظهر لنا به، من هنا تعتبر أي ممارسة عنفية مهما كان شكلها (جسدية، نفسية، جنسية، سوسيوثقافية، اقتصادية) مشرعنة ومبررة من قبل الطرف الممارس لها والذي ظهر سلوكه العنفي كترجمة لميول واتجاه جماعي مشكل مسبقا حول المرأة ومكانتها الاجتماعية وكذا طريقة و لغة التعامل معها وهو سلوك –العنف- في كثير من تجلياته مقبول من طرف المرأة ضحية السلوك العنفي على اعتبار أيضا تمثلها لذاتها وجسدها ومكانتها الاجتماعية وأدوارها المخصصة في إطار التقسيم الاجتماعي للعمل وطبيعة علاقتها بالرجل سواء أكان أبا أو أخا أو زوجا أو ابنا أو شخص خارج محيطها العائلي، وحتى لو لم تقبل المرأة هذا السلوك فإنها لن تقبل أيضا الثورة عليه، وهذا ما يبرر الصعوبات التي تواجه دراسة موضوع العنف ضد المرأة من الناحية الإحصائية أين يقف الباحث عاجزا على قياس الظاهرة قياسا دقيقا أو حتى يقترب إلى الدقة، وبالتالي التمثل الاجتماعي للعنف ضد المرأة يقف حائلا أمام اختصار الظاهرة إلى موضوع قابل للقياس ويوجهنا إلى مقاربة أشكاله وأسبابه وتمثلاته الاجتماعية.

**- البنية الداخلية للتمثيلات الاجتماعية:**

توصل بعض العلماء بعدة تجارب إلى أن عناصر التمثلات الاجتماعية المكونة من المعارف والمعتقدات والاتجاهات موزعة بطريقة منظمة وتفاضلية في أذهاننا، تماما كما حركة الكواكب حول الشمس، العناصر الأقل أهمية محورية منجذبة الى عناصر مركزية نواتية ذات أهمية عالية لأنها مؤيدة ومشتركة بين كل أفراد المجموعة، فالعناصر المركزية هي التي تحفظ معنى استقرار التمثل الاجتماعي، في حين نعمل العناصر المحورية الطرفية على فك رموز العناصر النواتية وترجمتها على أرض الواقع بعد تكييفها مع متغيرات السياق الاجتماعي الذي

يعيش فيه الأفراد الذين صنعوا هذه العناصر المحورية تعمل أيضا على الدفاع على العناصر النواتية للمحافظة على دوامها.

بما أن التمثلات الاجتماعية لا تكون إلا عن طريق التفاعلات الاجتماعية ومعليات التخاطب والتواصل ويما أن الهوية لا تتجلى الا في الخطاب وعمليات التواصل تصبح التمثلات المورد الأساسي الذي تعتمد عليه المجموعة لشحن المعالم المركزية لهويتها وتحديد معالمها المحورية المتغيرة

## خاتمة:

تعاني الجزائر من تقرير إحصائي مغلوط عن العنف الممارس ضد المرأة سواء كان هذا العنف زوجي مخفي لعدم تمكن المرأة من التصريح به، أو لعدم ثقتها في العدالة الجزائرية، وبالرغم من هذا تبقى الإحصائيات المصرح بها حول حالات العنف ضد المرأة مرتفعة جدا وتستوجب الدراسة. خاصة وأن المجتمع الجزائري له خصوصية تستوجب البحث في الثقافة الذكورية التي تنزع إلى الدكتاتورية الأسرية "الشخصية التسلطية"، والتي يكون مصدرها الأسرة عن طريق التنشئة الاجتماعية ليعاد إنتاجها في الوسط المهني والأماكن العمومية مجموعة من العوامل الاجتماعية كالبطالة ومشاكل السكن أدت إلى تزايد العنف اللفظي وحالات التحرش بالمرأة في الأماكن العمومية، إضافة إلى التغير الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري الذي لم يتح لها بعد حرية الدخول للفضاء العمومي والدليل هو مواجهتها لتحرشات تهدف لتذكيرها بدورها الجنس والذي يركز على ضرورة خضوعها لنزوة الرجل، بالتالي فإصدار قانون جديد في هذا المجال أمرا لا بد منه خاصة أنه بعيد عن البناء العائلي، إلا أنه يتطلب تعديل الفكرة السائدة عن المرأة، وإعطاء المفهوم الحقيقي للذكورة والأنوثة فتحسين وضعية المرأة الجزائرية يلازمه تغيير جذري للأفكار المسبقة.

أن القيام بدراسات وبحوث عن مكانة المرأة ودورها في المجتمع الجزائري سيتيح لنا فهم ظاهرة العنف ضدها ومحاربته بقوانين تتناسب مع البناء الخاص به وإلا ما هي الفائدة في تقديم إحصائيات في اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد المرأة والذي يصادف 25 نوفمبر من كل سنة دون تقديم حلول لردعه؟.

## قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 07.
2. موقع المرصد الوطني للمرأة: https://www.asca.dz،الاطلاع بتاريخ: 2019/04/25.
3. حطب زهير وعباس مكي، السلطة الأبوية والشباب، بيروت، معهد الإنماء العربي، دون تاريخ.
4. محمد السويدي، من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري، مجلة المجاهد، عدد 1314، سبتمبر 1985.
5. بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، تر: سلمان قعفرجي، المنظمة العربية للترجمة، (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، الطبعة الأولى ، 2009.
6. البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، الجزء الرابع، الجزائر، دون طبعة، دون سنة.

7. بركات حليم، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية في المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1981.
8. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960، ترجمة جوزف عبد الله، بيروت، دار الحداثة، 1983.
9. محمد حمداوي، المرأة بين الأسرة والمجتمع، الازدواجية والعنف المعنوي، الملتقى الوطني حول المرأة "نساء" وجهات نظر مختلفة وتعددية أفكار، وزارة التضامن، 1998
10. بوخريسة بوبكر، المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، 2006.
11. حيرش جمال، التمثلات الاجتماعية، أسس المقاربة النظرية وآفاق البحث في الحقل السيكوسوسيولوجي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، سداسية محكمة تصدر عن جامعة جيجل، العدد الأول، الجزائر، 2006.
12. مصمودي زين الدين، مدخل نقدي لتفسير ظاهرة العنف من خلال التنشئة الاجتماعية بين تبريرات الواقع والأنموذج المعياري، في العنف والمجتمع ، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2003.
13. إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
14. مسعودة كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
15. جاجان جمعة الخالدي ورشيد أحمد البرواري، الاحتراق النفسي لدى المرأة، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
16. أمل سالم العواودة، العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، دون طبعة، 2009.
17. مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوج، العنف ضد المرأة دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
18. مكفلين، روبرت وريتشارد، غروس مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن. 2002.
19. عادل مجاهد شرجبي، العنف العائلي ضد المرأة، تحليل العلاقات، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر اليمني لمناهضة العنف ضد المرأة، صنعاء، اليمن، مارس، 2004 على الموقع www.aman.org/studies نظر يوم 2019/03/15 على الساعة 21:25
20. organisation internationale du travail et conseil internationale des infirmier; directives générales sur la violence au travail dans les secteur de la santé , première édition , imprimé en suisse maquette p.a.o, genéve, 2002.
21. organisation internationale du travail et conseil internationale des infirmier, opcit.
22. organisation internationale du travail et conseil international des infirmie.

23. Pelser, E., Gondwe, L, Mayamba, C., Mhango, T, Phiri, W. and Burton, P, Intimate partner violence: Results from a (national gender-based violence study in Malawi (Pretoria, Institute for Security Studies, 2005.